

مَسْئَلَةُ الْمُبْتَلِينَ

فتعنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسمع الناس طامة ونشترط على السائل ان يبين اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بمسد ذلك ان يرز الى اسمه بالحروف ان شاء، وانا نذكر الاسئلة بالتدريج غالباً وبقدمنا ما خرا السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أحيانا غير مشترك لنقل هذا. ولن يهفي على سؤاله شهر ان او ثلاثة ان يذكركه مرة واحدة فان لم يذكركه كان لنا قدر صحيح لا نقفاله

﴿ اسئلة من جاوه ﴾

(س ١٣ - ١٦) من صاحب الامضاء في مالاغ (جاوه)

نوءل من فضلكم متع الله الوجود بوجودكم وأفاض من بحر علومكم وجودكم ان تقيدوننا عن حكم الله ورسوله في نكاح الرجل المسلم المرأة غير المسلمة هل يجوز أم لا اذا وعدته باسلامها بعد عقد النكاح كما هو جار عندنا لاسيما من الصيبيات فهل يجوز له الهجوم على نكاحها وهي على دين قومها أم لا في إسلامها بعد وهل تستثنى من غير المسلمات الكتائيات ومن هن الكتائيات فهل الافرنج اليوم على اختلاف مذاهبهم في النصرانية وعقائدهم وتبديلهم يعدون كتائيين؟ تفضلوا يا سيدي افيدونا بحكم الله تعالى في هذه المسألة فهي وان كانت واضحة لديكم فهي لدينا من المضلات فلا تهاوها واخوتها لوضوحها لديكم ولعله قد سبق كلام فيها فالأموال الاعادة لعم الافادة فنحن في قلق حتى يفيدنا جوابكم الشريف لأن السؤال من الوقائع الحالية عندنا اه ونسألکم أيضا أطل الله بقاكم عن اجماع علماء الهيئة في هذا العصر على كوروية الارض ودورانها حول نفسها وغيرها اني ياسيدي لم أكذ أفهم التوفيق بين هذا الاجماع

وبين قول الله سبحانه في قصة ذي القرنين «حتى إذا بلغ مغرب الشمس سوحتى إذا بلغ مطلع الشمس» وأين يكون المطلع والمغرب إذا كان هناك للأرض كروية ودوران؟ وإذا قلنا ان المطلع والمغرب هنا بحسب رأى العين لنا فما ينتلج الصدر به هذا لأن المطلع إذا كان بنسبة رأى العين لنا فهو بالنسبة لقوم آخرين هناك يسمى مغرباً وكذلك المغرب كيف هذا والأخبار للمعوم من غير نسبة لقوم دون آخرين وكروية الأرض أظنها تمنع ان يكون للشمس مطلع أو مغرب في نحل مخصوص تفضلوا بينوا لا ينكم الخروج من هذا الاشكال لأنني ياسيدي لسوء فهمي وسقم قريحتي حاولت التوفيق بينهما بنفسي ولم أظفر به وكثيراً ما حصل الخوض بين جماعة عندنا في هذه المسئلة وما استطاعوا الخروج من رقة الاشكال وكلهم أشاروا على الحقير برفع هذا السؤال للحضرة تكم والمأمول ان تجبروا خاطرنا بالافادة متع الله بكم أمين اه

ونسألکم لازلتم سراجا المهتدين عن الحضور في معرض ادارة الصور المتحركة لتفرج عليها هل هناك في الشرع الشريف ما يحظر علينا ذلك تفضلوا بينوا لنا حكم الله سبحانه فان عثرتم على ما يعذرنا بين يدي الباري جل وعز في حضورها بينوه لنا وما الاصل فيها التحريم أم الحل بينوا الجميع لنا على صفحات مناركم اه

ونسألکم لا برحتم ملجأ لحل المضلات في الخبر المبالغ بواسطة البرق هل يعتبر به عندنا في الشرع كالصلاة على الغائب المبلغ خبره بواسطة البرق وما يترتب على ذلك في الأمور الشرعية كالهلال في الصوم أو الافطار هل يجوز الأخذ بذلك تفضلوا وضحوا لنا الجيم ولكم من الله جزيل الاجر ودمتم

محمد بن هاشم بن طاهر

﴿ أجوبة المنار ﴾

زواج المسلم بغير المسلمة وهل الاوريون نصارى

ذهب بعض السلف الى انه لا يجوز للمسلم ان يتزوج بغير المسلمة مطلقاً ولكن الجمهور من السلف والخلف على حل الزواج بالكتانية وحرمة الزواج بالمشرقة ويريدون من الكتانية اليهودية والنصرانية واحل بعضهم الجوسية أيضاً وبالمشرقة

الوثنية مطلقاً بل عدواً جميع الناس وثنيين ماعدا اليهود والنصارى ومن الناس من قال أنهم من المشركين ولكن التحقيق انهم لا يطلق عليهم لقب المشركين لأن القرآن عندما يذكر أهل الأديان بعد المشركين أو الذين أشركوا صنفاً وأهل الكتاب صنفاً آخر بمطاف أحدهما على الآخر والمطاف يقتضي المفارقة كما هو مقرر وكذا الجوس في قول وسيأتي بيان ذلك

والذي كان يقادروا إلى الذهن من مفهوم لفظ المشركين في عصر التنزيل مشركوا العرب إذ لم يكن لهم كتاب ولا شبهة كتاب بل كانوا أميين والأصل في الخلاف في المسألة آيتان في القرآن إحداهما في سورة البقرة وهي قوله تعالى (٢: ٢٢١) ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن الآية الثانية في المائدة وهي قوله عز وجل (٥: ٥) اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقد زعم من حرم الزواج بالكتابيات ان هذه الآية منسوخة بتلك وردوه بأن سورة المائدة نزلت بعد سورة البقرة وليس فيها منسوخ فان فرضنا ان أهل الكتاب يدخلون في عداد المشركين يجب ان تكون آية المائدة مخصصة لآية البقرة مستثنية أهل الكتاب من عمومها والا فهي نص مستل في جواز الزواج بنسائهم وقد سكت القرآن عن النص الصريح في حكم الزواج بغير المشركات والكتابيات من أهل الملل الذين لهم كتاب أو شبهة كتاب كالجوس والصابئين ومثلهم البوذيون والبراهمة واتباع كورنفو شيوس في الصين وقد علمت ان علماءنا الذين حرص بعضهم على إدخال أهل الكتاب في عداد المشركين لا يترددون في إدخال هؤلاء كلهم في عموم المشركين وان ورد في الكتاب والسنة ما هو صريح في التفرقة والمفارقة فكما غير القرآن بين المشركين وأهل الكتاب خاصة في مثل قوله (٩٨: ١) لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة) وقوله (٣: ١٨٦) ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً) وذكر أهل الكتاب بقسميهم في معرض المفارقة في قوله (٥: ٨٢) لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، وتجدن

أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى) الآية كذلك ذكر الصابئين
والمجوس وعدمهم صنفين غير أهل الكتاب والمشركين والمسلمين فقال في سورة
الحج (٢٢: ١٧) إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس
والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد) فهذا
العطف في مقام تعداد أهل الملل يقتضي ان يكون كل من الصابئين والمجوس
طائفتين مستقلتين ليسوا من الصنف الذي يبر عنه الكتاب بالمشركين وبالذين
أشركوا. وذلك ان كلا من الصابئين والمجوس عندهم كتب يعتقدون انها إلهية
ولكن بعد العهد وطول الزمان جعل أصلها مجهولا لنا ولا يبعد أن يكون من جاواها من
المسلمين لأن الله تعالى يقول (٣٥: ٢٤) إنا أرسلناك بشيرا ونذيرا وان
من أمة الا خلا فيها نذير) وقال (١٣: ٧) إنا انتم منذر ولكل قوم هاد)
وإنما قويت فيهم الوثنية بعد العهد بأنبيائهم على القاعدة المفهومة من قوله تعالى
(٥٧: ١٧) ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا
يكونوا كالذين أتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم
فاسقون) ومعلوم أن فسق الكثير من أهل الكتاب عن هداية كتبهم ودخول نزغات
الوثنية والشرك عليهم لم يسلبهم امتيازهم في كتاب الله على المشركين وعدم صنفا
آخر كما ان فسق الكثيرين من المسلمين عن هداية القرآن ودخول نزغات الوثنية
في عقائدهم لا يخرجهم من الصنف الذين يطلق عليه لفظ المسلمين ولفظ المؤمنين
وإن كانوا هم الذين يعنيهم الخطباء على المنابر بقولهم «لم يبق من الإسلام الا اسمه»
ويطبق العلماء عليهم حديث الصحيحين «لندين سنين من قبلكم شبرا بشبر وذراعا
بذراع» قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قل «فمن» وبهذا يرد قول من حاولوا
ادخال أهل الكتاب في المشركين ونحوهم بزعمهم مستدلين بقوله تعالى
بعد ذكر اتخاذهم آحادهم وديانهم أو بابا من دون الله (٩: ٣١) سبحانه وتعالى عما
يشركون) فإن إطلاق اللقب على صنف من أصناف الناس لا يقتضي مشاركة
صنف آخر له فيه إن أسند اليه مثل فعله كما يبيناه في تفسير آية (٢: ٢٢١) ولا
تتكهوا المشركات) لا سيما اذا كان الفعل الذي أسند الى الصنف الآخر ليس

هو اخص صفاته وليس عاماشاملا لأفراده كاتخاذ أهل الكتاب اجارم ورهاتهم
أربابا يتبعونهم فيما يحلون لم ويحرمون عليهم قلت وصفهم الاخص اتباع الكتاب
وان كثيرين منهم يخالفون رؤسائهم في التحليل والتحرير ومنهم الموحدون
كأصحاب آريوس عند النصارى وقد كثر في هذا الزمان فيهم الموحدون القائلون
بنبوة المسيح بسبب الحرية في أوربا وأمريكا وكانوا قلوا باضطهاد الكنيسة لم
والظاهر ان القرآن ذكر من أهل الملل القديمة الصابئين والمجوس ولم يذكر
البراهمة والبوذيين وأتباع كنفو شيبوس لأن الصابئين والمجوس كانوا معروفين عند
العرب الذين خوطبوا بالقرآن أولا لمجاورتهم لم في العراق والبحرين ولم يكونوا
يرحلون إلى الهند واليابان والصين فيعرفوا الآخرين والمتصود من الآية حاصل
بذكر من ذكر من الملل المعروفة فلاحاجة إلى الإغراب بذكر من لا يعرفه المخاطبون
في عصر التنزيل من أهل الملل الأخرى ولا يخفى على المخاطبين بعد ذلك ان
الله يفصل بين البراهمة والبوذيين وغيرهم أيضا

ومن المعلوم ان القرآن صرح بقبول الجزية من أهل الكتاب ولم يذكر أنها
تؤخذ من غيرهم فكان النبي (ص) والخلفاء (رض) لا يقبلونها من مشركي العرب
وقبلوها من المجوس في البحرين وهجر وبلاد فارس كما في الصحيحين وغيرها
من كتب الحديث . وقد روى أخذ النبي الجزية من مجوس هجر أحمد والبخاري
وأبو داود والترمذي وغيرهم من حديث عبد الرحمن بن عوف انه شهد لعمر
بذلك عند ما استشار الصحابة فيه . وروى مالك والشافعي عنه أنه قال : أشهد لسمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وفي سنده
اقطاع واستدل به صاحب المنتقى وغيره على أنهم لا يعدون أهل كتاب وليس
بقوي فان إطلاق كلمة « أهل الكتاب » على طائفتين من الناس لتحقق أصل
كتبها وزيادة خصائصها لا تقتضي انه ليس في العالم أهل كتاب غيرهم مع العلم
بأن الله بعث في كل أمة رسلاً مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم
الناس بالقسط كما ان إطلاق لقب « العلماء » على طائفة معينة من الناس لها مزايا
مخصوصة لا يقتضي انحصار العلم فيهم وسابه عن غيرهم

وقد ورد في ذوايات أخرى التصريح بأنهم كانوا أهل كتاب قال في نيل الأوطار عند قول صاحب المتقى: واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب. مانصه: لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي « كان المجوس أهل كتاب يدرسونه وينلم يقرءونه فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال ان آدم كان ينكح أولاده بناته فأطاعوه وقتل من خلفه فأصري على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء » وروى عبد بن حميد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أزي: لاهزم المسلمون أهل فارس قال عمر اجتمعوا (أي قال للصحابة اجتمعوا للمشاورة كاهي السنة المتبعة والفريضة اللازمة) فقال ان المجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم الجزية ولا من عبدة الأوثان فنجري عليهم أحكامهم. فقال علي بل هم أهل كتاب فقد كرمهم لكن قال فوقع على ابنته وقال في آخره فوضع الاخدود لمن خالفه. فهذه حجة من قال بأن لهم كتاب. وأما قول ابن بطال لو كان لهم كتاب ورفع لرفع حكمه ولما استتى حل ذبايحهم ونكاح نسائهم فالجواب ان الاستثناء وقع تبعا للأثر الوارد لأن في ذلك شبهة تقتضي حقن الدم بخلاف النكاح فانه يحتاط له. وقال ابن المنذر ليس بمحرّم نكاحهم وذبايحهم متفقا عليه ولكن الاكثر من أهل العلم عليه اه

اذا علمت هذا تبين لك ان العلماء لم يجمعوا على أن لفظ المشركين والذين أشركوا يتناول جميع الذين كفروا بنينا ولم يدخلوا في ديننا ولا جميع من عد اليهود والنصارى منهم فهذا نقل صحيح في المجوس ومنه تعلم ان للاجتهاد مجالا لجعل لفظ المشركات والمشركين والقرآن خاصا بوثني العرب وأن يقاس عليهم من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب يقر بهم من الاسلام كما ان أهل الكتاب فيه خاص باليهود والنصارى ويقاس عليهم من عندهم كتب لا يعرف أصلها ولكنها تقر بهم من الاسلام بما فيها من الآداب والشرائع كالمجوس وغيرهم ممن على شاكلهم وقد صرح قتادة من مفسري السلف بأن المراد بالمشركين والمشركات في الآية العرب كما سيأتي وعلى هذا لا يكون قوله تعالى « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن » نصا قاطعا

في تحريم نكاح الصنفيات الذي أكثر منه المسلمون في الصين وانتقل الاقتداء بهم فيه الى جاوه او كاد. وقد كان ذلك من اسباب انتشار الاسلام في الصين. ولا أدري مبلغ أثره في ذلك عندكم وبنفي كونه نصا قاطعا في ذلك لا يكون استحلاله كفرا وخروجا من الاسلام والالساغ لنا ان نحكم بكفر من لا يحصى من مسلمي الصين. هذا وان المشهور عند العلماء ان الأصل في النكاح الحرمة وان كان الأصل في سائر الاشياء الاباحة وعلى هذا لا بد من النص في الحل ويمكن ان يقال اذا لم نقل بأن هذا يدخل في القاعدة العامة بأن الأصل الاباحة في كل شيء، حتى يرد النص بحظره فاننا نرد الأمر الى الكتاب العزيز فنسمعه يقول بهما النهي عن نكاح أزواج الآباء (٤: ٢٣) حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم او اخواتكم من الرضاة وامهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف، ان الله كان عفورا رحيفا (٢٤) والمحصنات من النساء الا ما ملكت

أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين (الآية)

فقول على أصولهم ان قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » لا يخلو ان يكون قد نزل بعد ما جاء في البقرة من النهي عن نكاح المشركات وفي سورة النور من تحريم نكاح المشركة والزانية أو قبله، فان كان نزل بعده صحح أن يكون ناسخا له وان كان نزل قبله يكون تحريم نكاح المشركة والزانية مستثنى من عموم « وأحل لكم ما وراء ذلكم » بطريق التخصيص سواء سمي نكاحا ام لا كما يستثنى منه ما ورد في الحديث من منع الجمع بين البنت وعمتها قياسا على تحريم الجمع بين الاختين او إلحاقا به وجعل ما يحرم من الرضاغ كالذي يحرم من النسب على القول المشهور في الأصول بجواز تخصيص القرآن بالسنة على ان الجمهور وأحلوا التزوج بالزانية. وعلى كل حال يكون نكاح الكتايات ومن في حكمهن (كالمجوسيات عند من قال

(المنار ج ٤ م ١٢) حل الزواج بالمجوسية ولاشبهاء في مثل البوذية ٢٦٧

بذلك كما نقل الحافظ ابن المنذر) داخلا في عموم نص « وأحل لكم ماوراء ذلكم »
وأكد حل نكاح الكتايات في سورة المائدة التي نزلت بعد ما تقدم كله
وخلاصة ما تقدم ان نكاح الكتايات جائز لا وجه لمنعه ونكاح المشركات
محرم وكون لفظ المشركات عاما لجميع الوثنيات او خاصا بمشركات العرب
محل اجتهاد وخلاف بين علماء السلف . قال ابن جرير في تفسير (ولا تنكحوا
المشركات) : « وقال آخرون بل انزلت هذه الآية مرادا يحكمها مشركات العرب
لم ينسخ منها شيء » وروى ذلك عن قتادة من عدة طرق وعن سعيد ابن جبير
ولكن هذا قال « مشركات أهل الاوثان » ولم يمنع ذلك ابن جرير من عدّه قائلا
بأنها خاصة بمشركات العرب . ثم قال بعد ذكر سائر روايات الخلاف « وأولى هذه
الاقوال بتأويل الآية ما قاله قتادة من أنه تعالى ذكره غنى بقوله « ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن » من لم يكن من أهل الكتاب من المشركات وان الآية
عام ظاهرها خاص باطنها لم ينسخ منها شيء ، وأن نساء أهل الكتاب غير داخلات
فيها » الخ ما اطال به في بيان حل نكاح الكتايات

هذا ما يظهر بالبحث في الدليل ولما لم نطالع على قول صريح لأحد من العلماء
في حل الزواج بما عدا الكتايات والمجوسيات من غير المسلمين قد صرح بحل
المجوسية الإمام أبو ثور صاحب الامام الشافعي الذي تفقه به حتى صار مجتهدا
وصرحوا بأن تفرد لا يعد وجها في مذهب الشافعي . فالشافعية لا يبيحون نكاح
المجوسية فضلا عن الوثنية الصينية

ولا يأتي في هذا المقام قول بعض أهل الاصول ان النهي لا يقتضي البطلان
في العقود والمعاملات وهو مذهب الحنفية فانهم استثنوا منه النكاح وعللوا ذلك بأنه
عقد موضوع للحل فلا انفصل عنه ما وضع له بالنهي المتضمني للحرمة كان اطلاقا بخلاف
البيع لأن وضعه للملك لا للحل بدليل مشروعته في موضع الحرمة كالأمة المجوسية
فلذلك كان النهي عن مجوسية غير مقصود اطلاقا العقد . فلا يقال عندهم ان
نكاح الصينية يقع صحيحا ما لم يكن مجوسيا

وأما البحث في الرأى الموجبة حكمه التمسك به فقد في تهالي ذلك في آية النهي

٢٦٨ الفرق بين مشركي العرب وغيرهم في نظر الاسلام (المترجم ٤ م ١٢)

عن التاسخ بين المؤمنين والمشركين في آية البقرة بقوله (أولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه) وقد وضعنا ذلك في تفسير الآية وبيننا الفرق بين المشرك والكفاية فيه فيراجع في الجزء الثاني من التفسير (من ص ٣٥٧-٣٦١) ومنه ان أهل الكتاب لكونهم اقرب الى المؤمنين شرعت موادتهم لأنهم بمعاشرتنا ومعرفة حقيقة الاسلام منا بالتخلق والعمل يظهر لهم ان ديننا هو دينهم مع مزيد بيان واصلاح يقتضيه ترقى البشر وإزالة بدع وأوهام دخلت عليهم من باب الدين وما هي من الدين في شيء . واما المشركون فلا صلة بين ديننا ودينهم قط . ولذلك دخل أهل الكتاب في الاسلام مختارين بعد ما انتشر بينهم وعرفوا حقيقته ولو قبلت الجزية من مشركي العرب كما قبلت من أهل الكتاب لما دخلوا في الاسلام كافة ولما قامت لهذا الدين قائمة . وعن الفرق بينهما في القرب من الاسلام أو الدعوة الى النار ان أهل الكتاب لم يكونوا يعذبون من يقدرون عليه من المسلمين ليرجع عن دينه كما كان يفعل مشركو العرب

ثم ان للاسلام سياسة خاصة في العرب وبلادهم وهي ان تكون جزيرة العرب حرم الاسلام المحمي وقلبه الذي تتدفق منه مادة الحياة الى جميع الاطراف وموتله الذي يرجع اليه عند تألب الأعداء عليه ولذلك لم يقبل من مشركي جزيرة العرب الجزية حتى لا يبقى فيها مشرك بل أوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا يبقى فيها دينان كما بينا ذلك في الفتوى الرابعة المنشورة في الجزء الثاني (ص ٩٧) من هذا المجلد وتدل عليه الاحاديث الواردة في كون الاسلام يأرز في المستقبل الى الحجاز كما تأرز الحية الى جحرها . وهذا يؤيد تفسير قتادة المشركين والمشركات في الآية واذ كان الازدواج بين المسلمين والمشركين ينافي هذه السياسة التي هي الاصل الاصيل في انتشار الاسلام وكان تزوج المسلمين بالنسيئات مدعاة لدخولهن في الاسلام كما هو حاصل في بلاد الصين فلا يكون تعليل الآية للحرمة صادقا عليهن وكيف يعطى الضد حكم الضد

وقد حذرنا في التفسير من التزوج بالكفاية اذ خشي أن تجذب المرأة الرجل الى دينها ملها وجمالها وجهه وضمف أخلاقه كما يحصل كثيرا في هذا الزمان في

في تزوج بعض ضمفاء المسلمين بعض الأوريات او غيرهن من الكتابيات
فيفتنون بهن وسد الذريعة واجب في الاسلام

كروية الارض ومطلع الشمس

مطلع الشمس المكان الذي تطلع منه ومغربها المكان الذي تغرب فيه وهو
يختلف باختلاف المواقع لكروية الارض اذ لو كانت سطحها هندسيا لما حصل هذا
الاختلاف في المطالع والمغرب . ويعبر كل قوم عن مشرقهم ومغربهم بحسب ما
يرون وان خالفوا فيه غيرهم فيقول بعضهم إن الشمس تطلع من جبل كذا
وتغرب في البحر وبعضهم غير ذلك . واذا رحل أحدهم الى أقصى ذلك
المكان من جهة المشرق يقول قد وصلت الى مطلع الشمس . وقد تعارف
امم كثيرة تحتلف مواقع بلادهم ومشارقتها ومغربها على تسمية قطعة من الأرض
بالمشرق وقطعة بالمغرب مع ان ما يسمونه مشرقا يكون مغربا لقوم آخرين
وما يسمونه مغربا يكون مشرقا لقوم آخرين كما سميت بلاد مراکش
بالمغرب الأقصى حتى ان أهل امريكا يعبرون عنهم بذلك وان كانت في جهة
المشرق منهم . ومثل ذلك التصير عن بلاد الدولة العلية مثلا بالشرق
الأدنى وعن بلاد الصين بالشرق الاقصى . ويطلق الافرنج لفظ الشرق على قارتي
آسية وافريقية مع ان بعض بلاد افريقية هي في جهة المغرب من بعض بلادهم
فاذا أريد بمطلع الشمس ومغربها في قصة ذي القرنين ما كان يسمى في بلاده
مطلعا ومغربا صح ذلك واذا فرضنا انه كان لهم عرف في المطالع والمغرب كعوض
العرف المشهور الآن صح ذلك . والاظهر أن المراد بالمطلع والمغرب في قصته
أقصى المشرق وأقصى المغرب الذي تيسر الوصول اليه بأسباب السياحة والسفر
التي كانت في عصره وبالنسبة إلى بلاده فكان في سياحته كالذين يحاولون الآن
اكتشاف القطبين الشمالي والجنوبي

هذا وان الاشكال الذي هو محل الوقفة عندكم يرد على استعمال لفظ مطلع
او مشرق ومغرب مطلقا كما أشرتتم الى ذلك فاذا كنتم لا تجيزون استعمال هذه

الألفاظ الا في حقيقة لا تختلف باختلاف البلاد فقد خطأتم جميع البشر في عرفهم واصطلاحهم والخطب سهل والمراد ظاهر ولا مشاحة في الاصطلاح

الصور المتحركة

لا ترى وجها للسؤال عن حل رؤية هذه الصور أو حرمتها فالأصل الحل ، إن لم نسمع ان أحدا من علماء المسلمين قال ان النظر الى الصور محرم ولا وجه لجعل الحركة سببا للحرمة . ويظهر لنا من هذا السؤال انكم لستم جاهلين لا بإحاطة رؤية هذه الصور ولكن عندكم أناسا متطعين يحبون التحكم والاشراف على المسلمين بالأمر والنهي من سماء الدين فيحلون ويحرمون بغير علم وما جراً أمثال هؤلاء في المسلمين على تحكمهم حتى ضيقوا عليهم دائرة دينهم الواسعة الا التقليد الأعمى ويزعم هؤلاء المصنون المقادون ان الاجتهاد هو الذي يضيع على العامة دينهم ويكثر الذين يتحكمون في شرعهم والأمر بالعكس فان الذي لا يقبل منه القول الا بالدليل لا يستطيع أن يتحكم ولا أن يهت كاذب يقبل قوله بلا دليل بدعوى ان طلب الدليل نزوع الى الاجتهاد الممنوع

الاخبار البرقية

هذه الاخبار التي تبلغ بالآلات الكهربائية التي يبرعها بما ذكر وبالتلغرافات هي قطعية الاداء فكل من ثق بخبره اذا كلك بلسانه ثق بخبره الذي يلقنه بالبرق لا يتردد في هذا أحد في العالم المستعمل فيه التلفراف ومتى صدق الناس الخبر تبعه العمل بما يترتب عليه من الاحكام الشرعية لاسيما اذا كان من جهة رسمية يطرد صدق برقياتها وكيف تطيب نفس المسلم ان يفطر في نهاره بانه في ليله خبر برقي بروية هلال رمضان فصدقه تصديقاتا مالا شبهة فيه ولا احتمال (وراجع المبحث في ص ٦٩٧ م ٧)

﴿ أسئلة من الجبل الأسود ﴾

(س من ١٧ - ٢٠) من ح . ح . في تشيك

ما قولكم دام فضلكم ونفع المسلمين بعلمكم

فيمن يخطب بالهرية في أرض الترك ثم يترجم بعض ألفاظ الخطبة باللسان

التركي ليفهمها الحاضرون لانهم لا يفهمون إلا باللسان التركي ولا سيما بعض الاحكام اللازمة كصدقة الفطر مثلا فهل يمنع من هذه الترجمة المذكورة وادخال الالفاظ التركية خلال الخطبة .

وفيمن بقي الناس بجواز الجهر بالتكبير في الاسواق عند تشييع الحجاج في سفرهم الى الحج من بلادهم مع ما يترتب على الجهر المذكور من المفاسد التي منها امتنان الاسم الشريف في محل القادورات وذلك مناف للتعظيم ومنها انه يكون سبياً لاجتماع النساء والرجال ومنها ضحك الكفار واستهزاؤهم بذلك الذكور الشريف فيكون سبياً لهذا الاستهزاء وربما وقعت الفتنة بين القبائل بسبب ذلك وهل العمامة المسنونة يلزم فيها تغطية جميع الرأس حتى لا يبقى من القلنسوة شيء أم السنة هو الوجه المعتاد عند أهل الحرمين وغيرهم من استدارتها على الرأس وترك أعلا القلنسوة من غير تغطية

وهل الاعلان بموت الميت على المابر بالصلاة والسلام عليك يا رسول الله جائز أم مكروه؟ افتونا مأجورين

﴿ أجوبة المنار ﴾

ترجمة الخطبة بالاعجمية

لا يمنع الخطيب في مثل الحالة المسوأل عنها من ترجمة أحكام الخطبة لأن الضرورة تلجئ الى ذلك مادام المسلمون مقصرين في تعلم لغة دينهم والا كانت الخطبة عند أولئك الترك وامثالهم من الاعاجم رسماً بصورياً لا يحصل به الفائدة المقصودة من الخطبة وبعض الاعاجم يحتاط فيترجم الخطبة ويشرحها بعد صلاة الجمعة وبلقني انهم يفعلون ذلك في الصين

التكبير عند تشييع الحجاج

التكبير عند تشييع الحجاج ليس مطلوباً شرعاً ولا يمنع اذا لم يتخذ شعاراً دينياً ولم يترتب عليه مفسدة فان اخذه قوم شعاراً دينياً يرون انه لا بد منه شرعاً وترتبت عليه مفسدة منع منه ولو كان مطلوباً شرعاً كما يطلب في الايام المعلومات لما صح ان

يكون من موافقه اجتماع النساء والرجال ولاضحك الكفار(٨٦:٢٩) ان الذين أجروا كانوا من الذين آمنوا يضحكون^{٣٠} واذا مروا بهم يتغامزون) والامتهان لايتحقق الا في نحو الخانات أو الكنف وما يمد في العرف السام إهانة
واما الفتنة وبغني بها السائل فيما يظهر الخصم الذي ربما يؤدي الى الضرب أو القتل فهي محل النظر لاني موضوع السؤال بل في شعائر الدين الثابتة كالإذان والصلاة والتكبير في العيد فاذا كان الكفار يوثنون المسلمين بقيامهم بشعائر الاسلام وفروضه وجب على المسلمين مقاومتهم ولو بالقتال إن قدروا فان لم يقدروا قاتلهم وضعفهم وجبت عليهم الهجرة من دار الكفر واتصّب الى حيث يكونون في أمان وحرية في دينهم . وقد زدنا هذه الفائدة في الفتوى عملا بالسنة من جواب السائل باكثر مما سأل عنه عند الحاجة الى ذلك

العمامة المسنونة

العمامة (بكسر العين) هي كما قال بعضهم كل ما يعقد على الرأس سواء كان تحت المنفر او فوقه او لما يشد على القلنسوة او غيرها
وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبس العمامة فوق القلنسوة تارة ويلبسها بغير قلنسوة تارة أخرى كما لبس القلنسوة بغير عمامة وفي حديث عمرو بن حريث في صحيح مسلم قال « رأيت رسول الله (ص) على المنبر وعليه عمامة سوداء قد اخرجي طرفيها بين كتفيه » وفي حديث جابر عند مسلم ايضا انه دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، ولم يذكر انه كانت لها ذؤابة بين كتفيه قال ابن القيم فدل على ان الذؤابة لم يكن يرخيها دائما . وكان يلتحي بالعمامة تحت الخنك أحيانا ومن فوائده انه يمنع السقوط . وبمحصل الغرض من لبسها بأية كيفية كانت وورد في العمامة عدة روايات ضعيفة واهية . وهي من العادات لا من أمور الدين ولكنها زينة المسلمين الاولين ومفيدة في حفظ الرأس من الحر

إعلان الموت على النار

هذا العمل بدعة لم يأذن بها الله تعالى ولا مضت بها سنة رسول الله عليه وآله وسلم . وانما نقول انه بدعة اذا أتى به على انه مطلوب دينا بهذه الصفة اي جعله

في مكان اداء شعيرة الأذان وقرنه بأذكار مخصوصة . أما الإعلام بالموت لأجل ان يسمى من يطون به الى تجهيز الميت وتشييعه ودفنه، والصلاة عليه فذلك مشروع وان ورد في بعض الأحاديث النهي عن النعي وهو في اللغة الإعلام بالموت وإذاعته فالمراد به نهي الجاهلية . قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري إنما نهي عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا يرسلون من يعان بخبر موت الميت على الدور والأسواق . ومن ذلك انهم كانوا يرسلون رابعا فيقول « نساء فلان » ويطلق النعي على اخذ الثأر فقد كانوا اذا نوا القتل يحرضون على الثأر له . وقال ابن الأثير ان النهي الاعلام بالموت والندب . وقال ابو بكر العربي يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات (الاولى) إعلام الأهل والأصحاب واهل الصلاح فهذا سنة (الثانية) الدعوة للمفاخرة بالكثرة فهذا مكروه (الثالثة) الاعلام بنوع آخر كالتباينة ونحو ذلك فهذا يحرم اه نقل ذلك عنه الشوكاني وقال بعده وبعد قول أخرى فالحاصل ان الاعلام للفضل والتكفين والصلاة والحمل والدفن مخصوص من عموم النهي لأن إعلام من لا تتم هذه الأمور الأية مما وقع الاجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي اه فعلى هذا يكون الاعلام المسؤول عنه منها عنه فأقل حالاته ان يكون مكروها . وعندى انه يباح للناس ان يطهوا من لا يتولون ما ذكر من الاعمال ولوللتباهي بكثرة المشيعين والمعزين بشرط ان لا يجطلوا ذلك من الدين

في الرقص والتغني والانشاد في مجلس الذكر ﴿

ارسلنا السؤال الآتي من بعض البلاد العربية لتعرضه على علماء الأزهر فأقضى فيه من اطعم عليه بما ترى في الجواب وهذا نص السؤال

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿

ما قول العلماء الاعلام السادة الكرام في قوم عوام يجتمعون وينشدون الأشعار بالألحان الحديثة والنفحات الطرقة ويصفقون بالسبح ويميلون بتكسر وثمن هلل

(المنار ج ٤) (٣٥) (المجلد الثاني عشر)

فعلم جائز أيضا وإذا قلنا بکراهة ذلك في أحد المذاهب الأربعة هل يجوز للانسان التقليد ليرقص مثلهم . وما الحكم في مذهب الامام مالك بالرقص إذا كان يتكسر وتثن كرقص المختلين هل هو حرام أو مکروه فقط أفيدونا بالجواب الشافي لا خلت منكم الديار في جميع الاقطار

الجواب

الحمد لله أما بعد فقد سئل الطرسوسي رحمه الله في مثل ذلك فقال مذهب الصوفية ان هذا بطالة وضلالة وما الاسلام الا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ان الرقص والتواجد أحدثها أصحاب السامري لما أخذهم عجل جسداله خوارج فأتوا برقصون حوله ويتواجدون ، والرقص دين الكفار وعباد العجل ، فينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعهم من الحضور في المساجد وغيرها ، ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يحضر معهم ولا يعينهم على طلبهم . وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم . قال العلامة ابن حجر الشافعي هذا هو الحق وغيره هو الباطل وان الرقص يتكسر أو تثن حرام على الرجال والنساء وقال العز بن عبد السلام اما الرقص والتصفيق فخنة ورعونة مشابهة لرعونة الإناث لا يفعلها الا أرعن أو متصنم جاهل ان الشريعة لم ترد بهما في كتاب ولا سنة ولا فعل ذلك أحد من الانبياء . وانما يفعلها الجاهل والسفلاء . الذين التبت عليهم الحقائق بالاهواء . وأما نشيد الاشارة بتلك الالحان المحدثه والتفات المطربة فهو حرام لا يفعله إلا أهل الفسق والضلال . ان هذا من الفناء المنهي عنه . قال القرطبي في نحوه اعني الامام مالك بالحرمة وهو مذهب أهل المدينة والنخعي والشمعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأهل الكوفة . ولكل من الشافعي وأحمد قول بمثل ذلك ونص على الحرمة الامام الرافعي في الشرح الكبير والنووي في الروضة . وقال الامام الاذري اني أرجح تحريم التفات الملعنة وسماعها . قال عليه الصلاة والسلام ان الفناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل . وقال أبو العباس القرطبي الفناء لم يكن من عادة النبي صلى الله عليه وسلم . ولا فعل بمحضته ولا اعنتي بمن يفعله

فليس ذلك من سيرته ولا سيرة خلفائه من بعده ولا من سيرة أصحابه ولا عترته ولا هو من شريعته . بل هو من المحدثات التي هي بدعة وضلالة وقد يتعاضد عن ذلك من غلب عليه الهوى . قال عليه الصلاة والسلام من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ — وان رجلا استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الفناء من غير فاحشة فقال لا آذن لك ثم توعدته ان عاد اليه بالضرب الوجيع وحلق رأسه تمثيلا به تعزيرا وبالغني عن أهله وبإحلال سلبه لفتيان المدينة . ثم قال عنه وعن أمثاله هؤلاء العصاة . ثم توعدهم بأن من مات منهم بغير توبة حشره الله يوم القيامة كما كان في الدنيا مختثا عريانا كلما قام صرع . ومن أدلة التحريم قوله تعالى « واستغفر من استطعت منهم بصوتك » . فسره مجاهد بالفناء والزامر . ومنها قوله تعالى « أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون » أي مضمون على لغة سمير كما قال عكرمة وابن عباس . وقال مجاهد هو الفناء بلفظ أهل اليمن . من هذا كله تعلم ان المذاهب كلها على تحريم ما يصنع أمثال هؤلاء وان قطعهم هذا محقوت عند الله وعند العلماء والعقلاء . وان مجلسهم مجلس الشيطان لا مجلس الرحمن . ولا يجوز افشاء السلام عليهم لأن بينهم وبين الشريعة حربا عوانا والمحارب لا سلام ولا أمان له . فترك السلام خوف ان يفتلوا انهم محقون مكرمون مرضي عنهم . واذا كان الأمر كذلك فكيف يقدم في هذه الأباطيل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر

كاتبه

كاتبه

عبد الغني محمود المالكي بالأزهر حسين والي الشافعي المدرس بالأزهر

العمل المذكور بالسؤال غير مشروع عند الحنفية

كاتبه

عبد الباقي المغربي الحنفي المدرس بالأزهر

(المارح) هذا التشديد في الفناء خاص عن يفعله على انه عبادة ودين كمض المتصوفة وكذا شدد فيه بعضهم مطلقا وقد فصلنا القول فيه تفصيلا في الجزئين الأولين من المجلد التاسع . وخبر الذي استأذن الرسول بالفناء لا يصح وانما ذكره تقوية للتفسير